جدوى البرامج الدولية للإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق

د. محمد سلمان العاني

كلية الإدارة والاقتصاد- الفلوجة

جامعة الأنبار

المقدمة

يعاني العراق اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً من تحديات كبيرة وأزمات متلاحقة يتعرض لها نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية حالياً، وهذا ما يجعله بحاجة الى دعم الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدوليه المتمثله بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما توفره هاتان المؤسستان من موارد ماليه يمكن تسخيرها في تمويل بعض المشاريع التنمويه وبما يخرج الأقتصاد من أزماته الخانقة باقل الخسائر.

أن إشكالية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الدولية تثير العديد من الاستفسارات والتساؤلات وفي مقدمتها لماذا الإصلاح ولمن...؟ ومن هي الجهة التي تتولى الإصلاح...؟ وفي صالح من تسخر نتائج الإصلاح...؟ هل تعطى الأولوية للأصلأحات الأقتصادية أم للأصلأحات السياسية...؟ ولماذا؟ هل تتحقق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بطريقة الصدمة او بطريقة متدرجة...؟ هل تتحقق الإصلاحات السياسية والاقتصادية بموجب وصفتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي او بعيداً عنها...؟ هل تتحقق الإصلاحات وفقا للمصالح الأجنبية او وفقا للمصلحة الوطنية...؟ هل يمكن للأصلأحات ان تنبثق من بيئات فاسدة...؟ وهل الإصلاح هو المدخل والمخرج من وباء الفساد...؟ هل تمول الإصلاحات بالاعتماد على الموارد المحلية، او بالاعتماد على الأستثمارات الأجنبية...؟ وهل الإصلاح ينبع من الداخل أو من الخارج...؟ كل تلك الاسئلة نحاول الإجابة عليها في هذا البحث من أجل الوصول إلى الصيغة المناسبة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في العراق.

منهجية البحث

فرضية البحث

يمكن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدة العراق في تخطي العديد من أزماته الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب جهوداً وطنية وإقليمية وتعاون دولي متمثلاً بهاتان المؤسستان وما توفره من موارد مالية يمكن أن تنقذ الاقتصاد من أزماته الخانقة.

أهمية البحث

إن الوصفات الدولية للإصلاح الاقتصادي والسياسي (وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) فيها من الشيء المفيد الشيء الكثير، ومن الضار الشيء الكثير أيضاً، وتأتي أهمية هذا البحث من خلال تشخيص عناصر الضعف والقوة في تلك الإصلاحات، وبما يمكن صاحب القرار الاقتصادي في العراق من انتقاء ما يسهم في إصلاح الحياة الاقتصادية وتحصينها من الآثار السلبيه التي يمكن ان تترتب على تطبيقهاعلى المدى القريب في العراق.

أهداف البحث

الوصول إلى وصفة داخليه للإصلاح الاقتصادي والسياسي تركن الى ثوابتنا الوطنية وتستوعب الحاله العراقيه الخاصه وطبيعة التحديات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه القائمه فيها، الامر الذي يطرح بالحاح ضرورة وضع تلك الاصلاحات في اطار يجمع كل تلك التحديات والانطلاق منها نحوالاصلاح الحقيقي الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني ويلبي الاستحقاقات الاجتماعيه قبل الاعتماد الكلي على الوصفات الجاهزة (وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بالرغم من كونها مهمة وجديرة بالاهتمام.

المبحث الأول
الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي

١-١: الإصلاح والفساد في المنظور الاقتصادي والسياسي:

الإصلاح والفساد وجهان مختلفان لحقيقة واحدة، هي الرغبة في تغير ماهو قائم فأن كان فاسداً تم اصلاحه: وأن كان صالحاً تم افساده، والمعادل الموضوعي لأصلاح كل ماهو فاسد هو تقويم اعوجاج وتصويب الأخطاء، وإعادة بناء ما خربته الأيادي الملوثة، وتصحيح ما دمرته الطبيعة[١]، وإذا كانت التنمية تعني احداث نقله نوعيه في الحياة الاقتصادية والأجتماعية فأن الإصلاح الأقتصادي والسياسي مطالب بمعالجة الأختلالات الهيكلية وزيادة معدلأت النمو، وإعادة توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً، بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، اضافة الى تخفيض سقوف الفساد الى الحدود الدنيا، وحصره في حقل الأرتكابات الفردية المحدودة ويتعذر تصفية الفساد دون رفد الإصلاحات الاقتصادية

بإصلاحات سياسية تهدف الى بناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات الثلاث وإقرار حقوق المواطنة وتقليل مساحة النزوع الى المكاسب المادية بطرق غير مشروعة.

١-٢: أهداف الإصلاحات الاقتصادية والسياسية:

ان التغييرات الجوهرية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان تتم في ظل آلية سوق تعمل ضمن هياكل ناقصة تتصف بمحدودية حركة الموارد ومجالات عدم توازن وحالات عجز مختلفة، عليه فإن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية تسعى لتحقيق أهداف أهمها:

١-٢-١ معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية.

١-٢-٢ معالجة الاختلالات البنيوية في الجانب المالي والمصرفي والضريبي.

١-٢-٣ الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة.

١-٢-٤ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة.

١-٢-٥ تحسين قدرة الاداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

١-٢-٦ تحسين أسعار العملة المحلية واستقرار سعري الصرف والفائدة.

١-٢-٧ جذب الاستثمارات وخلق المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال العربية والاجنبية.

١-٢-٨ زيادة القدرات الإنتاجية للسلع المحلية ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

١-٢-٩ وضع الآليات المناسبة لخفض سقف المديونية الخارجية وحجم التعويضات.

١-٢-١٠ التوزيع العادل للثروة والدخل القومي وفرص العمل بين شرائح المجتمع المختلفة.

١-٢-١١ خفض معدلات التضخم والبطالة ومعالجة حالة الركود التضخمي.

١-٢-١٢ توسيع الخدمات العامة (التربية، التعليم، الصحة،... الخ).

١-٢-١٣ تحسين المستوى ألمعاشي للمواطنين وتحسين القدرة الشرائية.

١-٢-١٤ مكافحة الفساد بكل أشكاله وحصره في حدوده الدنيا.

١-٢-١٥ بناء دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون والفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١-٢-١٦ مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

١-٢-١٧ توفير الحريات واحترام حقوق الانسان واحترام الرأي والرأي الآخر.

١-٣: علاقة الارتباط بين الإصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي:

السياسة والاقتصاد كلمتان مختلفتان بالشكل، ولكن كلاهما يعطي زخماً للآخر عندما يتعلق الأمر بعوامل الفشل والنجاح في إجراء أي إصلاحات اقتصادية او سياسية على المستوى القومي للبلاد، وبذلك فان الإصلاحات الاقتصادية تبقى مبتورة وقاصرة ان لم تستكمل بإصلاحات سياسية، وقصر الإصلاحات الاقتصادية على جانب دون الآخر هو نصف الحقيقة، وعادة ما يسخر القرار السياسي في خدمة القرار الاقتصادي في البلدان المستقرة اقتصادياً وسياسياً، في حين نجد عكس ذلك في البلدان النامية والمتخلفة عندما تسخر موارد البلد في خدمة أهداف سياسية ضيقة، فيكون القرار الاقتصادي مشوّهاً وبعيداً عن أهدافه التي يفترض أن تحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[٢]. وبذلك فان الإصلاحات الاقتصادية تكون فاشلة ان لم تقترن بإصلاحات موازية في الإدارات الحكومية وفي الهيكل السياسي ومؤسسات المجتمع المدني وبما يضمن تفكيك العلاقة بين المال والسلطة أي بين (الثروة والقوة)[٣] إضافة الى تعزيز الديمقراطية وتشديد المحاسبة وإصلاح السلطة القضائية وتعزيز المسار الديمقراطي وتحفيز الصحافة في مراقبة مواطن الخلل وتغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية والفئوية... الخ وكل ذلك يعد من باب الإصلاح السياسي المطلوب في توفير البيئة الملائمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

١-٤: آليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة:

تختلف آليات الإصلاحات الاقتصادية والسياسية من بلد إلى آخر حسب توجهات أنظمتها الاقتصادية (رأسمالي، مركزي، متعدد) وحسب درجة نموها (متخلفة، نامية، متقدمة) ويعتمد تطبيقها على قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل آثارها السلبية في المدى القصير وصولاً إلى تحقيق الأهداف الايجابية المعلقة عليها في المدى البعيد.

وعادة ما تستمد الإصلاحات مرجعيتها من الأنظمة الاقتصادية التالي:

١- آليات السوق الرأسمالي:

يتمحور النموذج الرأسمالي على رفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع واعتبار إقصائها خير مطلق، وتدخلها شر مطلق، وطالما أشاد المختصين بالليبرالية الاقتصادية وطالبوا بتحرير التجارة الخارجية، والخصخصة وإطلاق يد السوق على مبدأ (دعه يعمل... دعه يمر) مع العلم أن بلدان اقتصاديات السوق ليست بمنأى عن الفساد، وهذا ما عكسته الأزمة المالية العالمية الراهنة التي جاءت نتيجة خلل في النظام المالي العالمي الذي تقوده أمريكا بسبب تراكم الانفصال بين الأصول المالية والأصول الحقيقية إضافة إلى أعمال تلاعب وتدليس ومزيد من الانفلات وعدم الرقابة على الاداء المصرفي مع فساد في قمة إدارة المؤسسات النقدية العالمية والمؤسسات المرتبطة بها في أوربا وآسيا وأفريقيا وبقية دول العالم [٤]. وبذلك يكون النموذج الرأسمالي قد هوى وتساقط، وألقى بضلاله على قطاعات الاقتصاد العالمي المرتبط بقاطرة الاقتصاد الأمريكي ومن ضمنها اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط الذي يعد المحرك الأساسي للنمو فيها، وبالتالي فإن تراجع أسعاره يعني تراجع معدلات النمو في تلك البلدان، وهذا ما يدفعنا الى التأني في إجراء الإصلاحات الاقتصادية وفق الوصفات المعدة من قبل المؤسسات المالية الدولية حتى نحصن الاقتصاد الوطني من عدوى التقلبات التي يعاني منها الاقتصاد الدولي.

٢- آليات الاقتصاد المخطط (المركزي):

إن فكرة الدور الشمولي والمركزي في تخطيط التنمية لم تحقق النتائج المرجوة منها في البلدان النامية التي قد أقدم بعضها على إجراء إصلاحات اقتصادية متواضعة، بل وخجولة ومن هذه الإصلاحات ما يمس الشكل دون الجوهر ومنها ما يمس الجزء دون الكل، ومنها ما يعالج النتائج دون التصدي للأسباب الحقيقية ومنها ما يستجيب للضغوط الخارجية، أكثر مما يلبي الاستحقاقات الداخلية وبذلك تكون الإصلاحات قد انحرفت عن مسارها المحدد واتجهت نحو خدمة كبار الموظفين والبيروقراطيين مما أدى إلى خرقها من قبل مرتكبي الفساد[٥] وبناء على ما تقدم يمكننا القول أن النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي المخطط كانا قد فشلا في تحقيق إصلاحات جذرية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية لحد الآن.

٣- آليات التعددية الاقتصادية:

لعل هذا النظام القائم على قاعدة المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط كان قد حقق تقدما ملموساً في دول شرق آسيا ودول أخرى على أساس تعظيم دور الدولة في المجالات التي ترتبط بها حياة الناس (التربية، التعليم، توزيع الموارد... الخ) وتقيد دورها في المجالات التي لا ضرورة لها مع التركيز على إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٦].

٤- آليات الاقتصاد العراقي (الاقتصاد الريعي):

إن المهتم بالشأن الاقتصادي العراقي يدرك ان هذا الاقتصاد لم يحسم امره لحد الآن في تبني أياً من الأنظمة الاقتصادية آنفة الذكر بسبب حالة الفوضى الاقتصادية القائمة في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣- لحد الآن، هذا بلاضافه الى ان تقاطع الرؤى الاقتصادية والسياسية في المجتمع كانت قد زادت من حدة الصراع السياسي والاجتماعي والصراع على السلطة، وبذلك فان إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية يجب ان يتم عبر دراسة وتحليل الهياكل السياسية والاجتماعية للمجتمع كونها تلعب الدور الحاسم في مسألة النجاح والفشل لتلك الإصلاحات، من جانب آخر فإن اعتماد العراق المتزايد على الإيراد النفطي في تسيير شؤونه الاقتصادية بغض النظر عن الإنتاج والإنتاجية في القطاعات السلعية غير النفطية الأخرى يجعله اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب، ليس هذا فحسب بل دخلنا في نقاش مستمر حول كيفية توزيع المورد النفطي بين المناطق المنتجة وبقية أرجاء العراق، وما هي معايير تقسيمه إلى إتحادي ودون ذلك، وما هي آليات توزيع الأخير بين الإقليم والمحافظات، ومن الجلي أن الحوارات الجارية في سياق (الفدرالية المالية) تعني محاولة انتزاع موارد من المستوى المركزي وضمان حريات اوسع للتصرف بها محلياً دون وجود مرتكز اقتصادي[٧]. كذلك يشار الى تكاثر التقسيمات كلما اتسع نطاق اللامركزية المالية وظهور بعض الممارسات التي تقود الى تجزئة السوق الوطنية، بالعوائق التي تضعها الحكومات المحلية مما يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني بضياع فرص التنمية والتخصيص الأمثل للموارد على المستوى الأشمل وهو ضروري لتسريع النمو والارتقاء بالرفاه العام، وباختصار شديد يمكننا القول أن الإصلاحات الاقتصادية وتمكين العراق للانتقال الى اقتصاد السوق مهمة وجديرة بالاهتمام، الا

أن الصيغة المقترحة وفق حزمة الإصلاحات المقدمة من صندوق النقد الدولي لم تكن عملية ولا مناسبة للأوضاع الحقيقية في الاقتصاد العراقي كالمبالغة في تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة الى ١٦% لم يترك أثراً على حركة الاستثمار الوطني كما أن التسرع بالإصلاحات في مجالات المشتقات النفطية كان وما زال سبباً في تدهور مستوى المعيشة وتخلف رفاهية السكان، وعلى العموم فان تلك الاصلاحيات بدت قاصرة من استيعاب الحالة الخاصة للاقتصاد العراقي المتمثلة في انتشار ظاهرة الفساد واتساع معدلات البطالة والتضخم، وتدني الخدمات وتبديد الموارد وضعف الاستثمار واستمرار القصور في الطاقة التنفيذية للدولة[٨].

المبحث الثاني
برامج المؤسسات المالية والدولية للإصلاح الاقتصادي والسياسي

٢-١: برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي الدولية (وصفة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي):

يتطلب تنفيذ برنامج الإصلاح الأقتصادي على ارض الواقع توافر ثلاث أشكال من السياسات وهي: ١- سياسات التثبيت ٢- سياسات التكيف الهيكلي ٣- السياسات الاجتماعية[٩].

وحتى تسهم هذه السياسات الثلاث في انجاز الأهداف المعلقة على الإصلاحات الاقتصادية يفترض ان تسير على التوازي لا على التتابع.

٢-١-١: سياسة التثبيت:

وتركز هذه السياسة على جانب الطلب الكلي وأكثر المعنيين بها هو (صندوق النقد الدولي) وتتضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية والمالية التي تعمل على الحد من الطلب الكلي على السلع والخدمات الأجنبية باعتماد أحد الخيارين، أولهما تبني سياسات انكماشية تتطلب تقيد الإنفاق الحكومي من جهة، ورفع معدلات الضرائب من جهة أخرى، وغالباً ما تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الاستثمار والادخار، وإذا لم تنجح السياسة الانكماشية في تحريك الأسعار يتجه الخيار الثاني الى تبني سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية من جهة، ورفع قيمة التعريفة الكمركية على الصادرات من جهة

اخرى، وعادة ما تنجح هذه السياسة في الحد من الطلب المحلي على السلع المستوردة وتحويله لصالح السلع المحلية. وفي كلتا الحالتين يترتب على سياسة التثبيت آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة في المدى القصير مثل تعرض الاسعار الى موجات تضخمية وانخفاض معدلات التشغيل وتراجع الاستثمار الذي يترتب عليه تراجع الانتاج، ومن المتوقع أن تحقق سياسة التثبت على المدى البعيد نتائج ايجابية من قبيل تحرير سعري الصرف والفائدة وتحقيق التوازنات المطلوبة في ميزان التجارة الداخلية والخارجية بالاضافة الى معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب لرؤى الأموال الأجنبية[١٠]، وتعد سياسة التثبيت مدخلاً تمهيداً لبلوغ تلك الأهداف بعد انحسار الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية والسياسة الدولية على المدى البعيد.

٢-١-٢: سياسة التكيف الهيكلي:

وتركز هذه السياسة على جانب العرض الكلي، وأكثر المعنيين بها هو (البنك الدولي) وتهدف في المدى البعيد الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة حصر الموارد المالية والمادية والبشرية واستخدامها استخداماً أمثلاً وفقاً لاعتبارات الجدوى الاقتصادية لتحقيق التوازنات المطلوبة في الاقتصاد وتشدد سياسة التكيف الهيكلي على خصخصة القطاع العام وتحرير الاستثمارات والتجارة الخارجية من القيود المثبطة لها بالإضافة إلى رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية وهذا ما يترتب عليه تكاليف اجتماعية باهضة.

٢-١-٣: السياسة الاجتماعية:

تتضمن السياسة الاجتماعية بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة لمواجهة الآثار الاجتماعية لسياستي التثبيت والتكيف الهيكلي على المدى القريب والتي عادة ما تؤثر سلباً على الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتؤدي إلى زيادة أعبائهم المعيشية، كما وتؤثر على الطبقات الميسورة والمستثمرين والمنتجين الذين يفقدون بعض المنافع التي كانوا يحصلون عليها من سياسة الدعم التي كانت توفرها الدولة قبل تطبيق الإصلاحات، وبشكل عام فان مواجهة الآثار السلبية التي يمكن أن ترافق عملية تطبيق تلك الإصلاحات يتطلب منح تعويضات مجزية للعمال الذين يتم الاستغناء عنهم جراء إعادة هيكلة القطاع العام

والخاص[11]، بالإضافة إلى ضرورة خلق فرص عمل جديدة تخفف من معدلات البطالة، كما يتطلب الأمر إعادة تأهيل وتدريب العاملين وفقاً لحاجات سوق العمل الفعلية، بالإضافة إلى منح القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة.

٢-٢: الآثار الايجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في المدى البعيد:

٢-٢-١ أعمار وتطوير البنى التحتية.

٢-٢-٢ معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية.

٢-٢-٣ معالجة العجز في ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولية.

٢-٢-٤ تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والإدخار والاستثمار والصادرات والواردات.

٢-٢-٥ تحسين الشبكة المالية والمصرفية وتحرير أسعار الصرف والفائدة.

٢-٢-٦ رفع معدلات النمو وزيادة الدخل القومي.

٢-٢-٧ زيادة حجم الاستثمار وخلق المناخ الاستثماري الجاذب.

٢-٢-٨ دعم القطاع الخاص وتوسيع دورة في الحياة الاقتصادية.

٢-٢-٩ تحرير التجارة الخارجية وزيادة الصادرات من السلع المحلية.

٢-٢-١٠ تحسين منظومة الحوافز والأجور وتطوير قوانين العمل.

٢-٢-١١ معالجة مشاكل الاقتصاد والسيطرة على التضخم والبطالة.

٢-٢-١٢ التوزيع العادل للثروة والدخل وفرص العمل في المجتمع.

٢-٢-١٣ تحسين الخدمات العامة (الصحة، التربية، التعليم، النقل،.... الخ).

٢-٢-١٤ محاربة الفساد والحفاظ على المال العام.

٢-٢-١٥ بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون.

٢-٢-١٦ احترام حقوق الإنسان وتعزيز المسار الديمقراطي.

٢-٣: الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في المدى القصير:

عادة ما يترتب على إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية آثار سلبية خطيرة في المدى القريب نتيجة تبني الدولة سياسة انكماشية تنعكس في:

٢-٣-١ ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل.

٢-٣-٢ ارتفاع معدلات التضخم بسبب رفع الدعم الحكومي عن السلع التموينية الرئيسية.

٢-٣-٣ ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع في معدلات الاستهلاك والرفاه الاجتماعي.

٢-٣-٤ ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم الاستثمار بسبب فقدان المستثمرين منافع الدعم الحكومي.

٢-٣-٥ تراجع الاستيراد الخارجي بسبب رفع أسعار السلع المستوردة.

٢-٣-٦ إعادة توزيع الدخل والثروة في غير صالح ذوي الدخل المحدود.

٢-٣-٧ تراجع الطلب على السلع الأساسية.

المبحث الثالث

الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد العراق

٣-١: الجوانب الاقتصادية والسياسية التي ينبغي أن يستهدفها الإصلاح في العراق:

يعاني العراق اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من جملة من التحديات التي تتطلب جهودا وطنية وإقليمية وتعاون دولي متمثلاً بالدول الكبرى والمؤسسات الدولية. ونذكر أدناه أهم المشاكل التي ينبغي أن تستهدفها الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في العراق وهي:

٣-١-١: الحاجة إلى مصادر جديدة للتمويل:

تبلغ قيمة الاستثمارات المطلوبة بحدود ١٨٧.٧ مليار دولأر للفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٠، ولاشك أن قيمة الاستثمارات لا يمكن تأمينها من الإيرادات الداخلية، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر جديدة للتمويل من الخارج لسد الفجوة الاستثمارية.

وفيما يلي بعض من ابرز صور الأحتياجات الماليه التي يواجهها العراق كما هو مبين في الجدول رقم (١) أدناه[١٢].

جدول رقم (١)

تقدير الاحتياجات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠

المؤشرات / النفقات الاستثمارية	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع Gul-10
القطاع النفطي	3.4	8.4	8.7	9.3	9.6	36
الكهرباء		6	4.4	3.5	2.6	16.5
الموارد المائية		1	1.5	1.5	1.2	5.2
الزراعة		1.1	1	1	1	4.1
الصناعة		0.3	0.2	0.2	0.1	0.8
النقل		7.5	7.5	7.5	7.0	30
التشييد		1.5	1.5	1.5	1.5	6
الإسكان		10	12	15	15	52
الصحة		2.5	3.3	4.4	4.5	14.7
التعليم		0.6	0.6	0.6	0.6	2.4
الأتصالأت		0.3	0.3	0.2	0.2	1
الماء والصرف الصحي		1.4	1.9	2.5	2.7	8
تطوير الأقاليم والمحافظات		2.5	2.5	3	3	11
مجموع النفقات الاستثمارية	14.9	43.1	45.4	49.7	49.5	187.7

المصدر: تقديرات الاحتياجات الاستثمارية المعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والوزارات الأخرى ٢٠٠٦

أ- القطاع الزراعي: (إن العراق بحاجة ماسة لمشاريع الري الحديثة والى التوسع باستخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة. ولغرض النهوض بالزراعة وتحقيق الأهداف المرسومة لها خلال السنوات ٢٠٠٧- ٢٠١٠ فان العراق يحتاج إلى توفير استثمارات

كبيرة قدرت وفق الأحتياجات الأساسية للقطاع بحدود ٩.٣٠٠ مليار دولأر منهـا ٤.١٠٠ مليار دولار للمشاريع الزراعية و٥.٢٠٠ مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية).

ب- القطاع الصناعي: (تمتلك الحكومة العراقية ما يقدر بـ١٩٢ مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيها ما مجموعة (٥٠٠٠٠٠) فرداً. وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلـف التكنلـوجي والتقادم، وبعد احداث نيسان عام ٢٠٠٣ عانت الكثير من المشاريع من عمليـات السـلب والنهب والتدمير وأصبحت أغلبية هذه المشاريع ذات انتاجية واطئة وتشكل عبئا ماليا على الدولة، وبسبب عدم كفاءة هذه المشاريع على تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكـاليف الإنتاج، فان الحكومة حاليا مضطرة الى تقديم دعما مقداره ١.١٩٤ مليار دولار. وتقـدر التخصيصات الاستثمارية الضرورية للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ بـ٨٠٠ مليون دولار).

ج- قطاعات (الكهرباء، الاتصالات، النقل):

(يعاني قطاع الكهرباء منذ بداية عقد التسعينات من نقص شديد فـي انتـاج الطاقـة الكهربائية وتدني اداء منظومات النقل والتوزيع. وتقدر الأستثمارات المطلوبة لإعـادة قطـاع الكهرباء وتحسينه بحدود ٢٣.٣ مليار دولار لغايـة عـام ٢٠١٥. أمـا فـي مجـال النقـل والأتصالات في جميع المحافظات. يحتاج هذا القطاع الى استثمارات كبيرة وتغيير في الهيكل الأداري والتنظيمي من اجل رفع كفاءة ومستوى الأداء وتقدر الكلف الأستثمارية لقطاع النقـل والأتصالات بحدود ٣٧ مليار دولار).

مما سبق يتضح أن الاحتياجات الاستثمارية المبينة في الجدول اعلاه كبيرة وتتجـاوز قدرات الأقتصاد العراقي (في هذه المرحلة) ما يتطلب اللجوء الى ايجـاد مصـادر خارجيـة للتمويل على شكل قروض ميسرة او منح واستثمار اجنبي مباشر حيث ان القدرة الادخارية في الأقتصاد العراقي واطئة. ويتوقع ان يساهم الأستثمار المحلي بحدود ٧.٨ مليـار دولار ومـا تبقى الذي يبلغ 109.2 مليار دولار يفترض العمل على توفيره من مصادرا لتمويل الخارجية والذي يشكل بحدود 58.2% من مجموع الأستثمارات المطلوب توفيرها. الامر الذي يتطلـب الاستمرار بالتعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد صيغة من التعاون والية مناسبة لضمان التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاد الوطني ويبين الجدول رقم (٢) ادناه مصـادر التمويـل العـام فـي الموازنة العامة للدولة[١٣].

جدول رقم (٢)

مصادر التمويل- التقديرات المعدلة 2007-2010

التمويل	مليار دولار	%
١- التمويل المحلي	78.5	41.8
الادخار الحكومي (١)	60.8	32.4
الادخار الخاص (٢)	17.7	9.4
٢- التمويل الخارجي (منح قروض ميسرة واستثمارات خاصة مباشرة)	109.2	58.2
المجموع	187.7	100.0

المصدر: إستراتيجية التنمية الاقتصادية- وزارة التخطيط ٢٠٠٦

٣-١-٢: العجز في الموازنة الفدرالية للعراق:

تواجه موازنة عام ٢٠٠٩ تحديات تتمثل بضرورة توفير السيولة النقدية لإشباع الطلب على المشاريع الاستثمارية والرغبة في تحسين مستوى معيشة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى ضعف العوائد المالية النفطية الناجمة من شبح الأزمة المالية العالمية. وعليه فأن لابد من بذل الجهود لإخراج الاقتصاد العراقي من حالة الترهل بتثبيت سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي تشمل تفعيل الاستثمارات الوطنية والأجنبية واعتماد صيغة قانونية لاستغلال الثروة النفطية بشكل أفضل. ويبين الجدول رقم (٣) أدناه النفقات والإيرادات ونسبة العجز في الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٩.

جدول (٣)

العجز والإيرادات والنفقات العامة في موازنة عام ٢٠٠٩ (مليار دينار عراقي)

	2008	2009	% النمو
	1	2	2/1.
النفقات التشغيلية	44,174	55,840	26.4
نفقات المشاريع الأستثمارية	18,436	14,346	-22.8
اجمالي النفقات	62,610	70,186	12.1
الإيرادات	50,775	50,174	-1.2
العجز في الموازنة	11,834	20,012	69.1

المصدر/ جداول الموازنة الفدرالية في العراق لعام ٢٠٠٩.

يتضح من المعالم العامة للموازنة وبحسب التقارير التفصيليه الملحقه بها ما يلي:

د- الإيرادات: تم تقدير الصادرات النفطية ٢ مليون برميل باليوم، وتم تقدير سعر النفط الخام 50 دولار (وقد اعتمد سعر 1180 دينار لكل دولار). وعليه فان الإيرادات النفطية تعادل 43 ترليون دينار وتم تقدير الإيرادات غير النفطية 7 ترليون دينار.

ه- النفقات: تم تقدير النفقات العامة 70 ترليون (اي ما يعادل 59.479 مليار دولار) والتي تتضمن النفقات التشغيلية 55 ترليون دينار والأستثمارية 14 ترليون دينار عراقي. ويلاحظ ان النفقات التشغيلية قد ارتفعت بنسبة 26% وان النفقات الأستثمارية قد انخفضت بنسبة 23% وسجلت نسبة النفقات الأستثمارية الى الأنفاق الكلي 20%. ويلاحظ ارتفاع العجز بنسبة 70%.

٣-١-٣: ضخامة الديون الخارجية:

«تقدر مديونية العراق بـ(١٤٠) مليار دولار منها إلى البلدان الأعضاء في نادي باريس (٣٨.٩) مليار دولار، وللدول من غير الأعضاء في نادي باريس (٢٠) مليار دولار، وأما القطاع الخاص فبواقع (٢٠) مليار دولار اما ديون الدول الخليجية فهي بحدود (٤٠)

مليار دولار وبهذا الشان قامت الحكومة العراقية بعقد اتفاقيات مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي لغرض تسوية تلك الديون»[١٤].

٣-١-٤: تشغيل العاطلين ومحاصرة التضخم:

هناك ضرورة لأشتراك العاطلين في مشاريع انتاجية بدلا من سياسة الدعم النقدي غير المقرون بعمل كما هو الحال بشبكة الحماية الاجتماعية خاصة وان العراق يعاني من مشكلة بطالة خطيرة بلغت معدلاتها من ٤٥-٥٠% من العراقيين[١٥] واذا ما قورنت هذه المعدلات بمعدلات التضخم التي بلغت معدلات نموها السنوية اكثر من ٧٦% عام ٢٠٠٦[١٦]، فان ذلك يؤكد ما يشير الى ان الأقتصاد العراقي بات يتخبط في مرحلة الركود التضخمي، اي ان التضخم لم يعد الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها هذا الأقتصاد انما رافقته حالة من الكساد وانخفاض معدلات النمو والتشغيل[١٧].

٣-١-٥: الفقر وانخفاض مستوى المعيشة:

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وكما أظهرته نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٣ بان نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع بلغت ١١% والتي تعاني من الفقر المطلق ٤٣% وهذا يعني بان اكثر من نصف السكان يعاني من نقص الأحتياجات الأساسية كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم وغيرها من الخدمات.

٣-١-٦: اتساع رقعة الفساد وهدر المال العام:

تصنف بعض التقارير الدولية العراق في الدرجة الثانية بين البلدان الأكثر فسادا في العالم وهذا يلغي فرصة الاستفادة من اي إصلاحات اقتصادية او سياسية حيث إن البيئة الفاسدة تقطع الطريق على كل اجتهاد او إصلاح يرمي الى خرقها لصالح مرتكبي الفساد، عليه فان الإصلاحات الاقتصادية والسياسية معنية في توفير البيئة الصحية التي تجعل الأنفاق العام للمنافع العامة وليس للمنافع الخاصة بالمفسدين.

٣-٢: وصفة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق لمن...؟ ولماذا...؟ وكيف...؟

إذا كانت البرامج الدولية للإصلاح الاقتصادي والسياسي (وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تركن الى قاعدة وحدة الأضداد، وفيها من الشيء المفيد الشيء الكثير، ومن الضار الشيء الكثير أيضاً[١]، فإن المعادل الموضوعي بين المفيد والضار، هو نقطة التوازن بين المنافع والتكاليف التي يمكن أن تترتب على تطبيق تلك الإصلاحات في العراق، ومن أجل الوصول الى هذه النقطة ينبغي الإجابة على جملة من الاستفسارات والأسئلة أولها- لمن ولماذا الإصلاح؟ هل للوضع الاقتصادي الذي مر ولا زال يمر بسلسلة متعاقبة من الأزمات والصعوبات منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣- لحد الآن حتى بات غير قادراً على الصمود أمام المعضلات والتطورات التي ولدت مجموعة من التحديات والانعكاسات بما فيها ما حصل من تدمير للبنى التحتية واستنزاف شبه كامل للموارد المالية والمادية والبشرية، الأمر الذي أدى الى توقف النشاط الإنتاجي وتراجع كبير في معدلات التشغيل والنمو، كما وأصيبت الحياة الاقتصادية بشلل شبه كامل... الخ. أم للوضع الاجتماعي المحتقن بالنزعات الانفصالية والطائفية والعرقية التي قادت الى تفكك النسيج الاجتماعي والى تصاعد وتائر العنف والجريمة...الخ، أم للوضع السياسي الذي اتسم بحدة الصراع على مراكز النفوذ والسلطة ويعاني من تقاطعات حادة في الرؤى والأجندات الوطنية والإقليمية والدولية، ولا ندري لحد الآن، ما يمكن أن يقدمه المتصارعون وهم على ما هو عليه من الوهن السياسي، في مواجهة التحديات المهمة في الاقتصاد العراقي... الخ، والسؤال الآخر- هو- هل يمكن للإصلاحات أن تنبثق من بيئات فاسدة؟ في وقت أصبح الفساد فيه مؤسسة مستقلة في جسد الاقتصاد العراقي، ولعل تجربة السنوات الأخيرة بعد الاحتلال أثبتت أن العراق لا يعاني من شحة الموارد المالية، بقدر ما يعاني من سوء استخدام لتلك الموارد وفساد ينهب الجزء الأعظم منها من قبل مديرين فاسدين... الخ، والسؤال المهم الآخر الذي يحتاج إلى إجابة- هو- كيف يمكن تطبيق تلك الإصلاحات؟ هل بطريقة الصدمة؟ أم بطريقة متدرجة؟ وإذا كان الجواب بالطريقة المتدرجة كما ينبغي، فكيف ولماذا تشدد وصفة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على إلغاء القطاع العام وتسريح العاملين فيه؟ الأمر الذي يؤدي الى تفاقم معدلات البطالة التي بلغت ٥٠% من مجموع العراقيين، والى إلغاء الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية مما يزيد من

معاناة قطاعات واسعة من السكان الذين يعانون أصلاً من تضخم الأسعار التي بلغ متوسط نموها السنوي ٧٦% عام ٢٠٠٦، وإذا كانت معدلات التضخم والبطالة بما هي عليه من الجموح قبل تطبيق الإصلاحات، فما هو واقع الحال الذي ستكون عليه بعد تطبيق الإصلاحات المزعومة؟ وهل يمكن للمجتمع العراقي الذي يعاني من شلل في الحياة الاقتصادية وصعوبات كبيرة في إدامة الحياة الاجتماعية، أن يتحمل مزيداً من تلك الصعوبات ومزيداً من التضخم والبطالة التي أصبحت أشبه بقنبلة موقوتة يمكن لها أن تنفجر في أي لحظة وتهدد منجزات الوطن وأمنه الاجتماعي كما حصل في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال؟ وإذا كان الحال هكذا، فهل يمكن للإصلاحات أن تنبثق في بيئة مضطربة وغير آمنة؟ هذا وينبغي مناقشة مسألة مهمة أخرى ترتبط بالخارطة الجغرافية والاقتصادية التي تقوم عليها تلك الإصلاحات، خاصة وان الحديث الدائر عن اللامركزية في العراق حالياً، رافقته نزعات انفصالية ومطالبات ملحة بالاستقلال المالي والفدرالية المالية،مما يجعل مسألة الإصلاح أكثر تعقيداً عندما يتعلق الأمر بالمركزية المالية ومسؤولية السلطة المركزية عن سياسات الاقتصاد الكلي في جميع المحافظات والأقاليم باعتبار العراق وحده اقتصادية واحدة من جهة، وسعي الحكومات المحلية للاستحواذ على الموارد الطبيعية في أماكن وفرتها في المحافظة والإقليم من جهة أخرى، إذ إن الحديث عن المشاركة بالإيراد ونحو ذلك يساهم في تلطيف حدة المشكلة ولا يلغيها بالكامل[1]، الأمر الذي يلحق أضراراً كبيرة لا تتوقف عند حدها الاقتصادي بل تتعداه إلى القلق الاجتماعي والسياسي، ولنا أن نتساءل في ظل هذا الواقع عما إذا كان توزيع تلك الإصلاحات سيتم مركزياً وفي ضوء الخارطة الاقتصادية الموحدة للعراق، أم في ضوء الخارطة السياسية الحالية، وبنفس الطريقة التي يتم فيها توزيع الإيراد النفطي بين المحافظة والإقليم، والذي لا يختلف كثيراً عن نظام توزيع الهبات والمنح من الموازنة المركزية، ان هذه التناقضات القائمة على التشاحن والتنافس على موارد البلد وإمكاناته الوطنية تعطي إشارة واضحة عن أن الحياة الاقتصادية والسياسية في العراق هي أعقد بكثير من ان تحيطها وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعدة مسبقاً من قبل المؤسسات المالية الدولية، إذ تشير كل الحقائق الى أن وضعاً جديداً في طور التكوين بدأ ينشأ وينمو في العراق ويرمز الى ظواهر وتناقضات غريبة وبالغة الأهمية بالنسبة للتطور الاقتصادي والسياسي في هذا البلد، الأمر الذي يطرح بإلحاح ضرورة وضع تلك الإصلاحات في إطار يجمع كل تلك الحقائق والتحديات، ومن ثم التفكير

بصيغة مناسبة تنأى بالتطور الاقتصادي عن الصيغة الكلاسيكية والنصائح التقليدية التي تضمنتها الوصفة الدولية التي تركز على الجوانب التقنية والكمية من قبيل تحرير أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وميزان التجارة الخارجية والى ما غير ذلك من جوانب فنية أخرى، الأمر الذي يجردها من بعدها الاجتماعي ويجعلها لا تميز بين ما هو ممكن اقتصادياً وما هو ممكن اجتماعياً، ولم تأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي وانعكاساته على المستوى المعاشي للسكان وعلى إدامة الأمن الاجتماعي، وإذا كان أنصار الإصلاحات يعتقدون بأن الوصفة الدولية للإصلاح لابد لها ان تحقق نتائج إيجابية غير مسبوقة على المدى البعيد ولا يتجاهلون آثارها السلبية على المدى القريب، فمن هو الضامن أن تنقشع الآثار السلبية في المدى القريب ليحل الرخاء على المجتمع في المدى البعيد؟ خاصة وأن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الوضع العراقي حالياً تؤشر عدم إمكانية تطبيق تلك الإصلاحات التي لا بد لها أن تنحرف عن أهدافها المرسومة بسبب حالة اللاستقرار والفوضى القائمة حالياً في العراق، ومثل هذا الامر قد يؤدي الى هدر الموارد الاقتصادية التي توظف في مشاريع عديمة الجدوى، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي ويزيد من حدة البطالة والتضخم والمديونية الخارجية دون أن يقابل ذلك تراكماً مماثلاً بالقدرة على الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة عليه، أي ستكون النتيجة بعض النجاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي ومزيداً من الإخفاقات على مستوى الاقتصاد الكلي، والمسألة المهمة الأخرى تتعلق بضغوطات الدول الكبرى التي تهيمن على صندوق النقد والبنك الدولين وهي ذات الدول التي احتلت العراق ودمرت كيانه الاقتصادي والاجتماعي وخلقت بيئات ساندة للفساد والتناحر السياسي والطائفي والعرقي وظواهر سلبية أخرى أدت الى ما هو عليه الآن، وبالتالي فان هذه الدول تسعى الى رسم خارطة جديدة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق، وهذا ما يجعلنا نشكك في جدوى التعامل مع هاتان المؤسستان، بوصفهما موضع ريبة وشك، وما تعطيه بيد تأخذه باليد الأخرى، في صورة إملاءات أو شروط اقتصادية وسياسية مجحفة[١٨]، مما يجعل التعامل معها ينطوي على بعض المخاطر سواء من حيث ترتيب أولويات التنمية، أم حيث استيراد تكنولوجيا الاستهلاك بدلاً من تكنولوجيا الإنتاج، أم من حيث احتواء الاقتصاد الوطني في إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالي

المعولم والذي لا يخلو من عدوى التقلبات التي يعاني منها الاقتصاد الدولي[١٩] وآخرها الأزمة المالية العالمية الحادة.

وأخيراً فإن الإصلاح الاقتصادي والسياسي ليس قضية تقنية وحسب بل هو قبل كل شيء وبعد كل شيء قضية اجتماعية يفترض أن لا تتسبب في تهميش الطبقة الوسطى الى الأدنى، والإصلاح الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني ويلبي الاستحقاقات الاجتماعية وحتى يكون الإصلاح كذلك يفترض أن يتم بموجب وصفه داخلية تركن الى ثوابتنا الوطنية، وأن أي إصلاحات لاتعتمد على تشخيص التناقضات والانطلاق منها لا تنتهي بالنجاح وهذا مالا نجده في (وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) كونها ركزت على خيار المدى البعيد ولم تأخذ بنظر الاعتبار قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الآثار السلبية لها في المدى القريب، وإذا ما سلمنا بمنطق التحليل النيوكلاسيكي الذي يفاضل في مرحلة الركود التضخمي وهي ذات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي حالياً، بين مكافحة التضخم وبين مكافحة البطالة ويغلب الخيار الأول على الخيار الثاني في البلدان المتقدمة التي تمتلك جهازاً إنتاجا مرناً يمكنها من تحشيد إمكاناتها للسيطرة على التضخم، بيد أن الوضع يختلف تماماً في البلدان النامية التي تعاني أصلاً من البطالة الراكدة الراجعة أصلاً الى تخلف أجهزتها الإنتاجية[٢٠]، وانطلاقاً من ذلك نعتقد أن الهدف الأكثر ملائمة للسياسة الاقتصادية في العراق هو تحشيد الجهود لمكافحة البطالة أولاً لتفادي الاضطرابات الاجتماعية من جهة وفي زيادة القدرات الإنتاجية لمواجهة التضخم من جهة اخرى لذلك ينبغي البحث الجدي والمسئول لاختيار النموذج المناسب للإصلاح الاقتصادي والسياسي في العراق والذي يمكن من خلاله إنقاذ النظام الاقتصادي بتوسيع الإنفاق العام للدولة وتكريس الجهود لتحفيز الطلب العام ومكافحة البطالة من خلال الجمع بين دور السوق وآلياته وبين دور الدولة وتدخلاتها المطلوبة[٢١].

الاستنتاجات

مما تقدم في البحث نستنتج ما يلي:

١- ان العراق يعاني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من جملة من التحديات التي تتطلب جهوداً وطنية وإقليمية وتعاون دولي متمثلاً بالدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية (صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي) وما توفره هاتان المؤسستان من موارد مالية يمكن أن تنقذ الاقتصاد من محنته الخانقة.

٢- أن التعامل مع المؤسسات المالية الدولية ينطوي على بعض المخاطر والتي تضمنتها وصفة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) المتصلة بالإصلاحات الاقتصادية سواءً من حيث ترتيب أولويات التنمية، أو من حيث استيراد تكنولوجيا الاستهلاك بدلاً من تكنولوجيا الانتاج، أم من حيث احتواء الاقتصاد في إطار منظومة الاقتصاد الرأسمالي المعلوم الذي لايخلو من عدوى التقلبات والأزمات الاقتصادية وآخرهاالأزمه الماليه العالميه الحاده.

٣- تصطدم عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي في العراق بصعوبات وتحديات كثيرة خارجية وداخلية تجردها من بعدها الاجتماعي وتجعلها لاتميز بين ما هو ممكن اقتصادياً وبين ما هو ممكن اجتماعياً ومثل هذا الامر قد يتسبب في هدر الموارد الاقتصادية التي توظف في مشاريع عديمة الجدوى مما ينعكس سلباً على معدلات النمو فيرتفع التضخم وتزداد البطالة والمديونية الخارجية اضافة الى تراجع القدرة على الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة عليه، أي تكون النتيجة بعض النجاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي ومزيداً من الإخفاقات على مستوى الاقتصاد الكلي.

٤- إن الإصلاحات الاقتصادية وتمكين العراق من الانتقال الى اقتصاد السوق مهمة وجديرة بالاهتمام إلا أن الصيغة المقترحة وفق حزمة الإصلاحات المقدمة من (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) لم تكن عملية ولا مناسبة للاوضاع العراقية فالمبالغة في ايقاف الدعم للسلع والخدمات الضرورية للمجتمع أدى الى هيجان في ارتفاع الأسعار لأغلب السلع الرئيسية. كما ان المبالغة في تشديد السياسة النقدية قد أفضى الى عواقب سلبية على تطور الاقتصاد من حيث إضعاف سياسة الائتمان وحرمان المستثمرين الوطنيين من الحصول على قروض مصرفية مناسبة، بسبب رفع معدل الفائدة الى ٢٢% ثم أخذ بالهبوط الى ١٨% و١٦% وهذا ما لم يترك أثراً مشجعاً على حركة الاستثمار الوطني كما أن التسرع بالاصلاح في مجال المشتقات النفطية وبعض الصناعات التحويلية كان ومازال سبباً في تدهور مستوى المعيشة وتخلف رفاهية السكان.

٥- ان الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الدولية بدت قاصرة عن استيعاب الحالة الخاصة للاقتصاد العراقي وطبيعة المشاكل القائمة فيه إضافة إلى المشاكل الاخرى التي تعم البلاد

متمثلة في ميادين عديدة ومنها انتشار ظاهرة الفساد والبطالة والتضخم وتدني الخدمات وتبديد موارد الدولة واستمرار القصور في الطاقة التنفيذية للدولة وضعف الاستثمار، مما يجعلها لا تصب في مصلحة التنمية بسبب عدم وجود رؤية اقتصادية وطنية شاملة ومناهج إنمائية مدروسة وذات طابع وطني شامل.

٦- إن النزاعات المتقاطعة نحو الاستقلال المالي والفدرالية لم تحسم لحد الآن ولم يحسم اتجاه الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد المخطط ام الحر، عليه فإن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لم تؤكد مبدأ الأولويات قبل انطلاقها وكان تطبيقها بشكل متسرع بطريقة الصدمة وليس بطريقة متدرجة، خاصة وإن عملية الحراك السياسي والاجتماعي أصبحت الاداة الأساسية في تحديد مقومات النجاح والفشل لأي إصلاحات في العراق.

٧- إن علاقة الإصلاح الاقتصادي بالاصلاح السياسي علاقة ارتباط بين ماهو اقتصادي وبين ماهو سياسي، فكلاهما يعطي زخماً للآخر، وقصر الإصلاحات على جانب دون آخر هو نصف الحقيقة، وحتى تكتمل الحقيقة يفترض رفد الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية غير مسبوقة.

التوصيات

١- إن الاصلاحات الاقتصادية وتمكين العراق من الانتقال الى اقتصاد السوق مهمه وجديره بالاهتمام، وحتى تكون الصيغه المقترحه وفق حزمة الاصلاحات المقدمه من قبل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) عمليه ومناسبه للحاله العراقيه الخاصه، ما علينا إلا ان ننتقي منها ما يسهم في إصلاح الحياة الاقتصادية ويحصنها من التبعية للدول الأجنبية، والواقع أن مصلحة التنمية في العراق تتطلب رؤية اقتصادية وطنية شاملة لمعالجة كل مشاكل الاقتصاد والمجتمع من خلال مناهج إنمائية مدروسة وذات طابع وطني شامل قبل اعتماد الوصفات الدولية، وبهذا فقط يمكن تفادي أي فشل محتمل.

٢- إن مسؤولية صانع القرار الاقتصادي تقتضي بالضرورة البحث عن وصفة داخلية تركن الى ثوابتنا الوطنية وتستوعب الحالة العراقيه الخاصه وطبيعة المشاكل القائمة فيها مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الإصلاح الاقتصادي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني ويلبي الاستحقاقات الاجتماعية في آن واحد، وحتى يكون

الإصلاح كذلك يفترض ان تكون الوصفة البديلة عن (وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قائمة على المؤشرات التالية:

أ- التدرج في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذها، وقد يسهم التشخيص المسبق لعناصر الضعف وعناصر القوة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من عدم الوقوع في فخ الإصلاح بطريقة الصدمة او الاستجابة للضغوط الخارجية وحتى يكون الأمر كذلك ينبغي أن تبدأ الإصلاحات بمكافحة البطالة أولاً لتلافي الاضطرابات الاجتماعية وخلق المناخ الاستثماري الجاذب.

ب-المزاوجة بين مزايا اقتصاد السوق ومزايا الاقتصاد المخطط والتمسك بصيغة التعددية الاقتصادية والسياسة لأشراك فعاليات الاقتصاد الوطني كلها(عام- خاص- مشترك) في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية عبر الأساليب المباشرة من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان حيثما كان ضرورياً، إضافة الى اعتماد الأساليب غير المباشرة وهي آليات السوق والتي قد تكون أكثر فعالية في ظروف معينة.

د- الابتعاد عن النصائح التقليدية التي تشدد على الخصخصة وتحرير سعر الصرف والفائدة واحتواء الطب الكلي، على أن يتم تبني حزمة من السياسيات النقدية والمالية والهيكلية التي تصب في العرض الكلي من جهة وتتحكم بالطلب الكلي من جهة أخرى، وهكذا ايضاً يتطلب استخدام وسائل لحفز الادخار واخرى لحفز الاستثمار بالاضافة الى تحرير التجارة الخارجية الذي يفترض أن يتزامن بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

٣- إجراء الإصلاحات وفق خطة مركزية شاملة ومدروسة مع التأكيد على المركزية المالية ومسؤولية الدولة عن سياسات الاقتصاد الكلي باعتبار العراق وحدة اقتصادية واحدة وينبغي أن تؤكد الإصلاحات مبدأ الأولويات وتكون الأولوية الأولى لتطوير قدرة العراق في الانجاز الكلي وتخصيص الموارد على المستوى الاشمل قبل التشاحن والتنافس على تلك الموارد من قبل الحكومات المحلية في المحافظة والاقليم.

٤- استحداث مجلس اقتصادي اعلى تكون مهمته اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الخاصة بالاصلاح ويقع على عاتقها مسألة تحديد الوسائل والأهداف المعلقة على تلك

الإصلاحات وبما يضمن تحقيق مبدأ التكافؤ بين الإيرادات والنفقات خاصة ما يتعلق بالمحافظة والاقليم.

٥- وأخيراً إن أي إصلاحات اقتصادية تبقى مبتورة وقاصرة إذا لم تستكمل بإصلاحات سياسية وان لم تترافق باجتثاث الفساد ليبقى محصوراً في حقل الارتكابات الفردية المحدودة.

هوامش البحث

(١) الدكتور ناصر عبيد الناصر/ ثقافة الإصلاح في مواجهة الفساد/ مجلة دراسات إستراتيجية/ العدد (٢١-٢٢) ص٢٣/ دمشق ٢٠٠٧.

(٢) الدكتور كمال الدين سراجود/ المجتمع المدني/ المصادر ومراحل التشكل الرئيسية/ ترجمة هيثم صعب/ ص٧/ بيروت ٢٠٠٨.

(٣) الدكتور ناصر عبيد ناصر/ مصدر سابق/ ص٢٨.

(٤) الدكتور محمد سلمان/ الازمة المالية الحادة وانهيار الرأسمالية/ اوراق بحثية/ جامعة الانبار/ ٢٠٠٨.

(٥) الدكتور ناصر عبيد ناصر/ مصدر سابق ص٢٨.

(٦) جمال الخطيب وآخرون/ النقابات المهنية وتحديات المشاركة والتغيير/ ص٨/ مركز البديل للدراسات والابحاث/ عمان/ ٢٠٠٩.

(٧) الدكتور احمد بريهي العلي/ موارد النفط والفدرالية المالية في العراق/ مجلة الحوار/ العدد ١٧/ ص٩-١١/ بغداد ٢٠٠٨.

(٨) الدكتور مهدي الحافظ/ وزير تخطيط سابق/ الحل في الاقتصاد المختلط/ مجلة الحوار/ العدد ١٧/ ص٦/ بغداد ٢٠٠٨.

(٩) الدكتور ناصر عبيد الناصر/ مصدر سابق/ ص٣٣.

(١٠) الدكتور فلاح خلف الربيعي/ برامج صندوق النقد الدولي وازمة التنمية في الدول النامية/ اوراق بحثية/ ص٢/ ٢٠١١.

(١١) وزارة التخطيط/ التقرير الوطني لحال التنمية البشرية/ ص٥٢/ بغداد ٢٠٠٨.

(١٢) الدكتور كمال المصري/ العهد الدولي لمصلحة من/ أوراق بحثية ص٣/ بغداد ٢٠٠٦.

(١٣) الدكتور كمال البصري/ مصدر سابق/ ص٤.

(١٤) الدكتور كمال البصري/ مصدر سابق (٤).

(١٥) الدكتور علي بابان/ وزير التخطيط/ وثائق اعمال ندوة التضخم/ ٢٠٠٦/ بغداد.

(١٦) الجهاز المركزي للاحصاء/ الارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات الاستهلاكية/ ٢٠٠٦.

(١٧) الدكتور محمد سلمان/ تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي/ بحث غير منشـــور/ جامعة الانبار ٢٠٠٥.

(١٨) غنيم عثمان/ مقدمة التخطيط التنموي/ دار الصفاء/ ص١٩/ عمان ٢٠٠٥.

(١٩) الدكتور ناصر عبيد الناصر/ مصدر سابق ص٢٢.

(٢٠) الدكتور ناصر عبيد الناصر/ مصدر سابق ص٢٣.

(٢١) الدكتور عبد الله حسن/ الاقتصاد العراقي وأفاق التطور/ مجلة الاقتصاد الحر/ العدد الرابع ص١٧/ بغداد ٢٠٠٧.

المصادر

١. الدكتور ناصر عبيد الناصر/ ثقافة الاصلاح في مواجهة الفساد/ مجلة دراسات استراتيجية/ العدد (٢١، ٢٢) دمشق ص٢٣.

٢. الدكتور كمال الدين سراجود/ المجتمع المدني المصادر ومراحل التشكل الرئيسية/ ترجمة هيثم صعب بيروت ٢٠٠٨ ص٧.

٣. الدكتور محمد سلمان/ الازمة المالية الحادة وانهيار الرأسمانية/ أوراق بحثية/ جامعة الانبار ٢٠٠٨.

٤. جمال الدين الخطيب واخرون/ النقابات المهنية وتحديات المشاركة والتغيير/ مركز البديل للدراسات والابحاث ص١٨/ عمان ٢٠٠٩.

٥. الدكتور احمد بريهي العلي/ موارد النفط والفدرالية المالية في العراق/ مجلة الحوار العدد ١٧ ص٩- ١١/ بغداد ٢٠٠٨.

٦. الدكتور مهدي الحافظ/ وزير تخطيط سابق/ الحل في الاقتصاد المختلط/ مجلة الحوار العدد ١٧ ص٦/ بغداد ٢٠٠٨.
٧. الدكتور فلاح خلف الربيعي/ برامج صندوق النقد الدولي وازمة التنمية في الدول النامية/ اوراق بحثية ص٢/ بغداد ٢٠١٠.
٨. وزارة التخطيط/ التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ص٥٢/ بغداد ٢٠٠٨.
٩. الدكتور كمال البصري/ العهد الدولي لمصلحة من/ اوراق بحثية ص٣/ بغداد ٢٠٠٦.
١٠. الدكتور علي بابان/ وزير تخطيط/ وثائق اعمال ندوة التضخم/ بغداد ٢٠٠٦.
١١. الجهاز المركزي للاحصاء/ الارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات الاستهلاكية/ ٢٠٠٦.
١٢. الدكتور محمد سلمان/ تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي/ بحث غير منشور/ جامعة الانبار ٢٠٠٥.
١٣. غنيم عثمان/ مقدمة في التخطيط التنموي/ دار الصفاء ص١٩/ عمان ٢٠٠٥.
١٤. الدكتور عبد الله حسن/ الاقتصاد العراقي وافاق التطور/ مجلة الاقتصاد الحر/ العدد الرابع ص١٧/ بغداد ٢٠٠٧.